على رد مناسب . وكان الافتراض ان قيمة صرف الدولار بعد تعويمه بصورة حرة ، ستجد حلاً لجميع المشاكل . ولكن ما حدث حقاً هو عدم تجاوز قيمة صرف الدولار لارتفاع نفقات الانتاج .

« قيل لنا انه قد حان الوقت لان تخوض الصناعة الاسرائيلية مجال المنافسة الحرة في السوق الدولية ، وأنه منذ الآن لسنا سوى قطاع من المنافسة الحرة ، فمن يمكنه الصمود فليصمد ، ومن لا يمكنه ليقفل ابوابه . الا ان معظم الفروع الصناعية في اسرائيل لا يمكنها الصمود في منافسة كهذه ، والقضية لا تتعلق بدفن بعض المصانع الفاشلة وانما بانهيار القطاع باكمله »[٢١] .

ويبدو ان لهذا الحديث ما يبرره اذا اخذنا بعين الاعتبار المشاكل المتأزمة التي تعاني منها الصناعة الاسرائيلية اليوم ، واولها غلاء المواد الخام في الاسواق العالمية . فالمعروف ان اسرائيل تفتقر جداً الى معظم هذه المواد المطلوبة في صناعاتها وتعتمد على استيرادها من الخارج بشكل كبير ، خصوصاً الوقود الذي يشكل اهم المواد الاساسية المطلوبة في الصناعة . وقد بدأ استيراده يشكل عبئاً ثقيلاً على الخزينة الاسرائيلية ، حيث يتوقع ان تدفع اسرائيل اكثر من ملياري دولار خلال هذه السنة ثمناً للاستيراد . وبالطبع فان ارتفاع اسعاره ، خصوصاً في اسرائيل انما يثقل على الصناعة بمدى كبير . وباختصار يمكن القول انه اذا كانت اسعار المواد الخام في اسرائيل ، بما في ذلك الوقود ، تفوق اسعارها في الخارج ، فان عدداً من الفروع الصناعية لن يستطيع الاستمرار في الانتاج .

المشكلة الثانية الملحة التي تواجه الصناعة الاسرائيلية هي مسألة التضخم السريع الذي يؤثر سواء على الاسعار او على اجور العاملين . وحسب قول الصناعي هورفيتس فانه « كلما زاد مركب العمل العبري في مجرى الانتاج فان ربحيته تنخفض . وكل سلعة تنتج في اسرائيل ، فان هنالك مكاناً ما في العالم تنتج به بكلفة اقل »[٢٢] . ويبدو ان ارتفاع الاجور في المستقبل ، الذي سيزيد حتماً من كلفة الانتاج ، سيكون له تأثير كبير على الصادرات الاسرائيلية ، الامر الذي لم يشعر به الصناعيون في الماضي بفضل الدعم . والحديث الاسرائيلي حول ارتفاع انتاجية العامل في فرعي الصناعة والزراعة (انتاجية العمل للعامل تساوي قيمة الانتاج الشاملة مقسمة على عدد العاملين في الفرع) خلال السبعينات التي بلغ معدلها السنوي في الصناعة ٥٪ وفي الزراعة ٨٪[٢٣] ، لن يساهم في تعزيز امكانات المنافسة المفتوحة الآن امام الصادرات الاسرائيلية في الخارج ، طالما كلفتها الانتاجية في ارتفاع مستمر . ويلاحظ ان هذا الامر لا يقتصر تأثيره فقط على الاسواق الخارجية ، وانما يتعداه ايضاً الى السوق الداخلي . فدعوة وزير المالية هوروفيتس الاسرائيليين ، لشراء السلع المصنوعة محلياً كوسيلة لخفض الاستيراد ، ليس ثمة ما يدعمها لدى المستهلك الاسرائيلي ، في حال وصول اسعار هذه السلع الى مستوى مماثل او حتى اقل قليلاً من اسعار السلع المستوردة ، طالما ان هذه السلع (اي المستوردة) في متناول يده بفضل عملية الاستيراد الحر .

ويبدو ان عملية الاستيراد الحر ، باتت من اكثر الامور التي تقلق الصناعيين في اسرائيل . وحسب قول الصناعي هورفيتس فان « اسرائيل هي البلد الوحيد في العالم ، التي ليس بها الآن اية قيود على الاستيراد ، وقد فتحت ابواب الاستيراد ليس فقط امام الدول